عنوان المداخلة:

التجارة الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية
ودورها في تراجع التجارة التقليدية (1900-1945م)

أ. دعاشـــي سميـرة

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

رقم الهاتف: 72 03 01 52 05

البريد الإلكتروني: samer_dach@yahoo.fr

مقدمة:

تعتبر التجارة العابرة للصحراء الدافع الحقيقي لاحتلال فرنسا للجزائر، باعتبارها جسر يمدها بباقي مستعمراتها في إفريقيا، ونستشف ذلك من خلال متغيرات الحاجة الاقتصادية لفرنسا وسياستها المنتهجة حيال مستعمراتها، وبعد ممارستها لتجارة الرقيق على سواحل المحيط الأطلسي قرابة قرنين من الزمن، وبتطور الثورة الصناعية، تغيرت مطالب الاقتصاد الأوروبي من اليد العاملة إلى منتجات الأرض وإلى مراكز لتصريف منتجاتها المصنعة، فكان لتحريم تجارة الرقيق علاقة وثيقة بالسياسة الاقتصادية الجديدة عبر البحار والصحراء الكبرى، وفي ظل المنافسة الشديدة حول التجارة الصحراوية بين بريطانيا وفرنسا، سارعت فرنسا لاحتلال الجزائر، ومن ثمة استغلت كل الوسائل العلمية، الثقافية، السياسية، العسكرية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية لبلوغ هدفها المنشود وهو نقل تجارتها ما بين سواحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي عبر الصحراء الجزائرية، فكان لها ما أرادت مع بدايات القرن العشرين، أين شهدت المنطقة تحولات في مجال التجارة التقليدية.

عموماً تؤطر هذا البحث إشكالية رئيسية تتعلق بـ: أهمية الصحراء الجزائرية في مشروع التجارة الفرنسية العابرة للصحراء ودورها في تراجع التجارة التقليدية. وتتفرع عنها مجموعة من الأسئلة منها؛ ما هي الدراسات والمشاريع المسطرة للنقل واختراق الصحراء؟ وما هي أهم الطرق التي أحدثتها فرنسا للربط بين سواحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي؟ ما هي طبيعة الأنشطة التجارية التي مارستها فرنسا في كل من الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية؟ وكيف ساهمت هذه التجارة في تراجع التجارة التقليدية وأفولها مع بدايات القرن العشرين؟.

بالاستناد إلى الترتيب الكرونولوجي للأحداث التاريخية، يجعلنا نقر أن السبب الحقيقي لاحتلال فرنسا للجزائر هو التجارة العابرة للصحراء، فبعد استحالة توغل فرنسا في أقاليم الدولة العثمانية مع بدايات العصر الحديث للمشاركة في التجارة الصحراوية، مالت نحو المحيط الأطلسي لمشاركة الدول الأوروبية في عملية الاستكشاف والاستغلال، فمارست تجارة الرقيق قرابة قرنين من الزمن مع العالم الجديد وأوروبا.

لكن مع نهايات القرن الثامن عشر، حدث متغير على مستوى الدول الأوروبية المتمثل في تطور الثورة الصناعية، فتغيرت مطالب الاقتصاد الأوروبي من اليد العاملة إلى منتجات المناخ المداري والصحراوي وإلى مراكز لتصريف منتجاتها المصنعة، فكان لتحريم تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والصحراء الكبرى علاقة وثيقة بالسياسة الاقتصادية الجديدة .

هذه المرة تتزامن الأحداث مع فتور الدولة العثمانية، فكانت المبادرة الأولى لبريطانيا صاحبة القرار الخاص بمحاربة تجارة الرقيق والقرصنة، فكانت لها الشرعية للتدخل في أقاليم الدولة العثمانية الداخلية وهذه المرة عبر سواحل البحر الأبيض المتوسط، بعد أن أقر لها مؤتمر فيينا 1814م حق امتلاكها لجزيرة مالطا لمراقبة نشاط بلدان شمال إفريقيا في مجال القرصنة والاسترقاق.

وهكذا بدأت المنافسة حول مواقع النفوذ الفرنسي البريطاني في صحراء ليبيا باعتبارها مفتاح التجارة الصحراوية من هذه الجهة، لكن سياسة بريطانيا القائمة على إدارة الصراع الاستعماري ضد فرنسا الصناعية التي كان لها نفس الغرض، جعل فرنسا تسارع لاحتلال الجزائر، وما كادت تضع أقدامها في شمال البلاد حتى شكلت لجنة الاستكشاف العلمي بالجزائر عام 1837م من أجل ؛ القيام بدراسة التجارة الصحراوية ومنافسة جارتها بريطانيا في التجارة العابرة للصحراء.

أولا: الدراسات والمشاريع التجارية عبر الصحراء الجزائرية بدايات الاحتلال :

إن ما تعرضت له فرنسا من مضايقات من طرف جورج وارنغتون ممثل انجلترا بطرابلس لهدف طرد الفرنسيين من المنطقة والمنافسة التجارية عبر الصحراء، ردت عليه فور احتلالها للجزائر فعملت على دراسة تجارة الصحراء لتحويل التجارة من غات وغدامس نحو الجزائر ، حيث وضع **كاروت (Carette)** دراستان بين فيهما الأهمية التجارية للصحراء الجزائرية [1]. في حين نشر دوماس عام 1845م كتاب بعنوان: "**الصحراء الجزائرية**"، قدّم فيه دراسة حول نسبة تقدم الفرنسيين في تعرُّفهم على الصحراء خلال ذلك الوقت، كما تحدث عن الجهود المبذولة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هذه المناطق الصحراوية قبل التوغل فيها[2]. كما أكد على أهمية التجارة في الجنوب وأوضح أن بسكرة تعد مركزا تجاريا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة، أولاد نايل، تقرت، وادي سوف، ... الخ، لهذا يقتضي توسيع الاحتلال جنوبا لتوسيع تجارتهم إلى دواخل إفريقيا[3].

فيما بعد أشار **فيرو (Feraud)** إلى أهمية ورقلة التجارية بقوله: « **أنه باحتلال ورقلة يمكن إقامة إدارة فرنسية قوية أساسها السوق التجارية التي ستكون هامة للأوروبيين والعرب والميزابيين والسود واليهود[4]**».

إضافة إلى الدراسات المقدمة، ظهرت عدة مشاريع بهذا الخصوص، أهمها ما قام به **بوديشون (Bodichon)** الذي تصور أهمية مشروع الربط بين الجزائر وتنبكتو، على اعتبار أن سكان الجنوب بأمس الحاجة إلى المواد الغذائية التي تأتيهم من الشمال، بالإضافة إلى إمكانية فتح طريق الصحراء، بل وعبورها نحو بلاد السودان وبالتالي استئثار فرنسا على تجارة الصحراء ودواخل إفريقيا، فهي بإمكانها أن تجعل من الموانئ

الجزائرية منافذ لتجارة بلاد السودان ومن الواحات مراكز عبور لها، كما يمثل السودان قوة استهلاكية هائلة تقدر بـ 20 مليون نسمة وستصبح سوقا ضخمة للمنتجات الصناعية الفرنسية[5].

منذ عام 1844م أصدر البرلمان الفرنسي قانونا يقضي بمد منطقة الاحتلال نحو الجنوب والارتكاز حول مراكز المبادلات التجارية بين الشمال والجنوب في كل من سبدو، سعيدة، تيارت وبوغار، كما تم تتويج تلك السنة باحتلال بسكرة التي كانت مفتاح التجارة الصحراوية من الجهة الشرقية[6].

إن المتتبع لمسار السياسة الفرنسية خلال فترة تواجدها بهذه المناطق، يدرك مدى حرصها على منافسة بريطانيا في مجال التجارة عبر الصحراء الكبرى واعتبرت الصحراء الجزائرية بمثابة حجر الزاوية للتحكم في منافذها التجارية الأفقية والعمودية، ففي سنة 1855م قدمت الجمعية الجغرافية بباريس مبلغا **بستة آلاف فرنك**، لمن يقوم برحلة من الجزائر إلى السنغال أو بالاتجاه المعاكس، بشرط أن يمر بتنبكتو[7] ويأتي بمعلومات دقيقة حول تنظيم القوافل، طرقها، مواردها الطبيعية ومنتجاتها، أهم المراكز التجارية وسلعها وأسعارها، كما لا ننسى اهتمامها بالجانب الثقافي لهذه المجتمعات لأغراض استعمارية.

ومن الرحالين الذين وظفوا في هذا المجال نذكر الرحالة بونمان فرنسوا لويس[8]، الذي كلفه الحاكم العام للجزائر **راندون** للقيام برحلة إلى غدامس سنة 1856م لغرض معرفة أسعار منتجاتها ليقدروا أسعار منتجاتهم أثناء التبادل التجاري[9]. هذه الرحلة أتت بنتائج قيّمة، الأمر الذي حفز فرنسا على بعث رحّالين آخرين إلى غدامس في وقت لاحق مثل **دوفيريي (Duveyrier)** ، للتعرف بشكل كامل على البنية الاجتماعية والدينية والثقافية والنفسية لسكانها.

كما أن المعلومات التي جمعها عن القادة الرئيسيين للطوارق وحرص سكان غدامس وحاكمها على فتح علاقات تجارية مع الجزائر الفرنسية[10]. تجلى ذلك في استدعاء زعيم الطوارق الديني **الشيخ عثمان** لزيارة العاصمة وقسنطينة خلال حكم **المارشال راندون** ومرة أخرى في عهد **الماريشال الدوق دومالاكوف بيسلي** لزيارة العاصمة وباريس، وبعد التأثير فيه قبل هو و**الشيخ ايخنوخن** وتم إمضاء المعاهدة التجارية من طرف **الشيخ ايخنوخن** نيابة عن القبائل الأخرى[11].

كما تكشف لنا رحلة فلاترز مدى اهتمام فرنسا بالجانب التجاري؛ فبعد سلسلة من البعثات الاستكشافية نحو الصحراء التي مثّلها الضبّاط والمغامرين الفرنسيين وبعض العملاء الجزائريين أمثال إسماعيل بوضربة، الحاج عبد القادر أبي بكر التواتي، الحاج البشير ...الخ، ظهرت فكرة مد خط حديدي عبر الصحراء في ستينات القرن التاسع عشر، لهدف نقل البضائع واختصار الزمن الذي كانت تستغرقه القوافل، هذا المشروع أسال حبرا كثيرا ونقاشا طويلا بين محبذ ومشكك للمشروع[12]، ختم بإرسال فلاترز[13] رفقة طاقم من المهندسين لرسم الخطوط الأولى لطريق السكك الحديدية عبر ورقلة والأهقار.

بعد أن مدّت فرنسا خطوط السكك الحديدية في شمال الجزائر، أزمعت على تكملة هذا المشروع عبر الصحراء وبعد اقتراح مجموعة من المشاريع من طرف المهندسين والخبراء، تم التوصل إلى إحداث ثلاثة خطوط وهي: الخط الشرقي عبر غدامس ، الخط الأوسط من ورقلة إلى أمقيد ومنه نحو النيجر أو بحيرة التشاد، الخط

الغربي عبر توات، وبعد مباحثات فيما بينهم، وقع الاختيار على الطريق الأوسط[14] لهدف إعادة تيار القوافل التجارية التي كانت تربط ورڤلة بـ: زندر، كانو وكاتسنة (بلاد الهاوسا) وبين ورڤلة وتنبكتو باتجاه مالي[15].

فجاءت رحلة فلاترز وطاقمه استجابة لهذا الغرض، لكن مقتله من قبل طوارق الأهقار أوقف الزحف نحو بلاد الطوارق ، وبعد مؤتمر برلين(1885م و1914م)، شهدت هذه المناطق حركة واسعة في المجال الكشفي والعسكري للجنوب الجزائري، إفريقيا الغربية ووسطها على حد سواء، وذلك من أجل ربط مستعمراتها بعضها البعض. ومع بدايات القرن العشرين أحكمت السيطرة على ضفتي الصحراء.

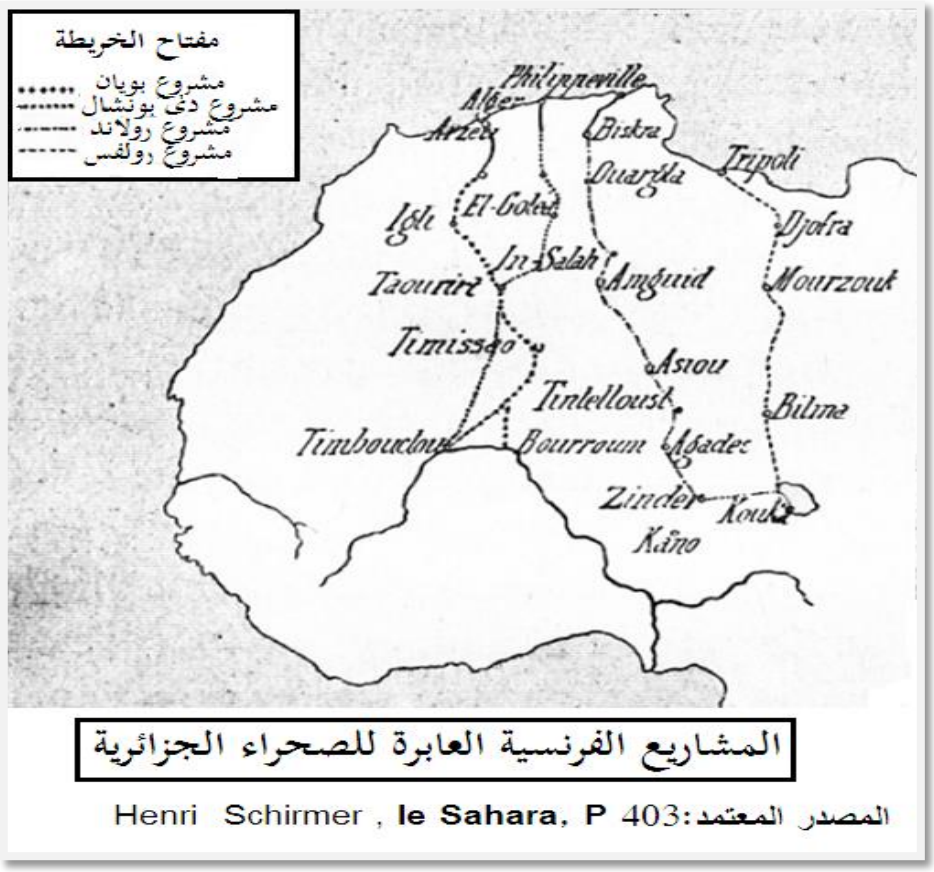

المشاريع الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية

المصدر المعتمد: Henri Schirmer , **le Sahara**, P 403

فأنشأت فرنسا عام 1904م منطقة استعمارية واسعة في غرب إفريقيا تعرف باسم إفريقيا الغربية الفرنسية، تتألف من السنغال، موريطانيا، مالي، فولتا العليا، النيجر، غينيا، ساحل العاج و الداهومي، كما جعلت من مدينة دكار و مينائها عاصمة اقتصادية[16].

ثانيا: الطرق المستحدثة عبر الصحراء الجزائرية والمحيط الأطلسي.

بعد احتلال الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية مع بدايات القرن العشرين، شرعت في ربط ضفتي الصحراء الجزائرية بالطرق المعبدة بدل خطوط السكك الحديدية، نتيجة تَطوُّر علم الطيران والتكاليف الباهضة لهذا المشروع، وهنا تم ربط الجزائر وباقي مناطق أفريقيا، بخطوط بحرية وبرية وجوية.

حيث تم دراسة الطرق فتوصلوا إلى نتيجة مفادها؛ الطريق بين النيجر والجزائر العاصمة يستغرق بالسيارة ما لا يقل عن عشرة أيام ، عندما تسمح الظروف الجوية تستخدم الطائرات، حيث تختصر الزمن لأربع وعشرين ساعة، كما قاموا بدراسة إمكانية النقل عبر الصحراء على النحو التالي:

- من غاو إلى كولومب – بشار (Colomb–Béchar) بالشاحنة،
- من كوناكري (Conakry) إلى كوروسا (Kouroussa) بالسكك الحديدية،

- من كوروسا إلى غاو (Gao) بالشاحنة[17] .

وفقا للإمكانيات؛ فإن مسافة 8.000 كلم سوف تشمل عربات الشحن مزودة بثلاث ناقلات، سعر نفقات واستهلاك المعدات تصل إلى ما يقارب 5.000 فرنك للطن، بالنسبة لـ غاو قد تستخدم النقل النهري من نيامي إلى المحيط الأطلسي غربا ومن شرق النيجر إلى التشاد عبر زندر.

وفقا لهذه الدراسة؛ فإن فرنسا لم تكتف بالمبادلات التجارية مع ساحل الجزائر وساحل غرب إفريقيا الفرنسية، بل تولدت تدفقات التجارة الفرنسية بين مستعمراتها والجزائر، والدول القريبة من فرنسا مثل المغرب وتونس عبر الممرات المائية الرئيسية: بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط[18].

لهذه الأسباب رأت فرنسا ربط الجزائر وباقي مناطق أفريقيا، بخطوط بحرية وبرية وجوية كما يلي:

- **الطرق البرية:**
  - من كولومب بشار إلى غاو عبر تنزروفت بالشاحنة[19]،
  - من الجزائر العاصمة إلى شرق إفريقيا في نيامي والتشاد عبر تقرت وورقلة والأهقار بالشاحنة،
  - من كوناكري (Conakry)إلى كوروسا (Kouroussa) بالسكك الحديدية،
  - من كوروسا إلى غاو (Gao) بالشاحنة ،
  - من نيامي في النيجر إلى المحيط الأطلسي،
  - من شرق النيجر إلى التشاد عبر زندر،
  - من غاو – دكار عبر باماكو،
  - من نيامي (Niamey) إلى كوتونو (Cotonou) بالبنين.
- **عبر البحر:**
  - من جنوب دكار – الدار البيضاء وخط وهران – الجزائر.
- **عبر الجو:**
  - من الجزائر – الكونغو – مدغشقر عبر الصحراء وغاو،
  - من دكار – بوانت نوار (Pointe–Noire) بالكونغو على ساحل المحيط الأطلسي[20].

في عام 1923م عبرت أول سيارة عبر الصحراء الكبرى من الجزائر إلى تنبكتو[21]، بحلول عام 1930م كانت الشركات التجارية للنقل بالسيارات، تعمل في المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي في إفريقيا الغربية والصحراء الكبرى واتسعت شبكاتها التوزيعية عبر محاور عديدة.

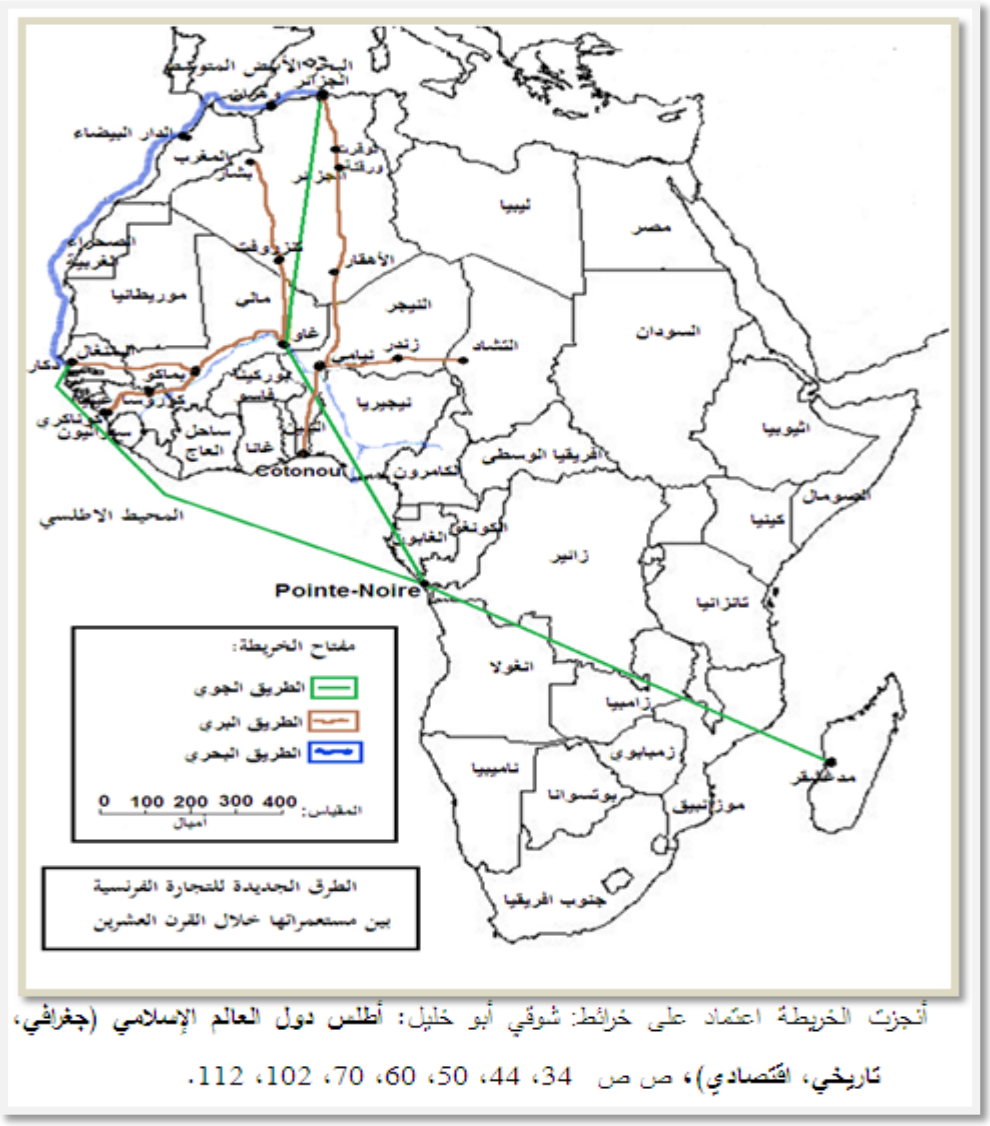

أنجزت الخريطة اعتماد على خرائط: شوقي أبو خليل: **أطلس دول العالم الإسلامي (جغرافي، تاريخي، اقتصادي)**، ص ص 34، 44، 50، 60، 70، 102، 112.

يعبر هذه الطرق الصحراوية حوالي ألفي مسافر سنويا وألف سيارة شخصية تستعمل هذه الطرق لغرض السياحة، لكن سعر نقل البضائع في البداية كان باهظا لصعوبة هذه الدروب، نتيجة تطويرها وتنظيم حركة المرور انخفضت تكاليفها.

ثالثا: السياسة التجارية الفرنسية بالإقليمين.

1. **الاتفاقيات والمعاهدات:**

تعد سياسة إبرام الاتفاقيات وسيلة لاحتكار التجارة والتحكم في المحاور التجارية الرئيسية وتوسيع مناطق النفوذ وإبعاد أي منافسة للطرف الآخر[22]، لكي يتسنى لفرنسا تحقيق مطامحها في الصحراء وإفريقيا الغربية، ربطت بعض الجهات باتفاقيات حتى تتجنب مقاومتها وتصديها لها ومن بينها معاهدة الحماية مع بني ميزاب في 19 أفريل 1853م. تضمنت المعاهدة؛ اعتراف بني ميزاب بالسلطة الفرنسية وحقها في بسط حمايتها على الميزابيين، مع دفع ضريبة سنوية لفرنسا تتقاسمها مدن ميزاب السبع، مقابل تعهد فرنسا بضمان حريتهم التجارية بين التل والصحراء والإبقاء على عاداتهم وأعرافهم وطقوسهم الدينية ومؤسساتهم القضائية كما هي، بذلك أصبح بنو ميزاب جزءا تابعا لفرنسا[23].

بعد رحلتي دوفيريي وبوضربة إلى بلاد الطوارق، انشغلت فرنسا في التحضير لتهيئة الأرضية للتجارة عبر الصحراء، لذلك بدأ الحاكم العام بالجزائر في البحث عن طريقة لإبرام علاقات مع زعيم قبائل الأزجر **ايخنوخن**، وتبعا لذلك نُظّمت مهمة كان هدفها إبرام اتفاقية تجارية بين فرنسا وكيل أزجر، وأهم بنودها؛ إقرار الصداقة والتبادل التجاري بين السلطات الفرنسية وزعماء قبائل الطوارق، مع التزام السلطات الفرنسية وزعماء الطوارق، بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان وتحديد المكوس وضبطها وإصلاح الآبار وإزالة كل العراقيل في وجه النشاط التجاري للفرنسيين.

من نتائج هذه الاتفاقية توسيع شبكة التبادل التجاري بين فرنسا والجنوب الجزائري وجنوب إفريقيا الصحراء وفتح مجالات كبيرة للاستثمار، للحصول على منتجات المناطق الحارة التي يوفرها للشمال الجزائري والفرنسي، على نمط المستعمرات الفرنسية الأخرى في بحر الكاريبي[24].

أما عن إفريقيا الغربية، يمكن اعتبار نهاية الحروب النابوليونية هي البداية الحقيقية لفرنسا في غرب إفريقيا، حيث عملت فرنسا بنشاط كبير هناك للاستيلاء على مناطقها وتنشيط التجارة، عن طريق عقد اتفاقيات مع حكام إفريقيين، وإقامة علاقات طيبة مع بعض الدول الإفريقية أو عن طريق تأسيس مستعمرات تكون مصدرا مهما لتزويد اقتصادياتها.

من المعاهدات التي أبرمت بين زعماء إفريقيا وفرنسا، في الفترة ما بين 1838 و1842م عقد اتفاقيات في كل من رأس بالماس (Cape Palmas)، بسام الكبرى وأسيني الواقعة في ساحل العاج [25]، كما أقامت محمية لها بساحل العبيد واستولت على ميناء نوفو وكوتونو [26]. وعندما تولى **غاليني** قيادة منطقة السنغال ونهر النيجر، استعمل أسلوب المعاهدات فوقّع معاهدة الصداقة والتجارة مع **أحمدو** سنة 1880م، كان الهدف منها هو إعطاء التوكولور شعورا بالأمن لتسهيل احتلال وادي السنغال ونهر النيجر[27]. كما أبرم الفرنسيون اتفاقيات عديدة مع مناطق أخرى، من خليج غينيا لضمان الحماية والأمن لتجارتهم في المنطقة[28].

2. الوكالات والمراكز التجارية:

كان الفرنسيون على غرار الانجليز يُقيمون مراكز أو محطات تجارية من أجل التبادل التجاري وتعيين قناصلة من أجل الحصول على اتفاقيات مربحة مع ملوك وشيوخ القبائل[29]. ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر حددت فرنسا كل من البيض (الأبيض سيدي الشيخ) والأغواط وبسكرة كمراكز انطلاق واستقبال للقوافل[30] ومن أهم المراكز التجارية التي أحدثتها؛ مركز عين الصفراء الذي أنشأته فرنسا ولاقى إقبالا كبيرا لأهميته التجارية[31]، مركزي بني ونيف وبشار حيث تقدمت التجارة هناك بفعل إيصال المنطقة بخط السكك الحديدية، ومن ثمة تحولت بشار إلى سوق هام يعج بالتجار والسلع من جميع الأنواع [32]، كما أنه باحتلال فرنسا لعين صالح جعلها تتحكم في هذا السوق، لموقعه الاستراتيجي لأنها تقع على مسافة متساوية بين الجزائر شمالا وتنبكتو جنوبا وموغادور (Mogador) غربا وطرابلس شرقا وبالتالي فهي ملتقى الطرق الصحراوية، التي تربط القارة ببلاد السودان فضلا على أنها مركز ممتاز لتمويل الطوارق[33].

نفس الأمر بالنسبة لإفريقيا الغربية، كلّما تصل فرنسا إلى منطقة إستراتيجية تعمل على بناء مراكز تجارية بها وأهمها مراكز السنغال وساحل العاج، مركز باماكو، تنبكتو، جني، كاولاك، ما بين عامي 1896 و1899م ركزت فرنسا على النقاط الإستراتيجية للإقليم ابتداء من مناطق ثنية النيجر عبر غورما وشمال الداهومي وزندر، فأنشأت مراكز بها وهي؛ مركز ساي سنة 1896م، لتثبيت موقع فرنسا على النهر وتمديد أملاك الداهومي حتى تسمح له بمراقبة نشاطات الإنجليز في جهة ساكواتو (Sakwato)، مركز كيرتاشي (Kirtashi)، مركز إيلو (Illo)، مركز غايا (Gaya) .

في خضم التسابق الإمبريالي للوصول إلى بحيرة التشاد تم إنشاء مركز زندر (Zinder) ، وهو مركز عبور مهم بين طرابلس وكانو[34]، فمشروع الربط بين زندر والتشاد ينمُّ عن إستراتيجية سياسية واقتصادية، فالمشروع سيحقق اتحاد أملاك إفريقيا الغربية والوسطى والجزائر وتحويل المحور التجاري أقدز – كانو باتجاه كانم انطلاقا من زندر وهو ما أدى إلى تتابع إنشاء مراكز في كل من نغيغمي (N'guigmi) وغور (Gure) شيرمالاك (Chirmaleck) بين 1903م و1904م ، لكن تهديدات الطوارق في الدمرغو والكانم والسنوسية في أقصى الشمال، جعل فرنسا تنقل عاصمة الإقليم العسكري الثالث من زندر إلى نيامي سنة 1903م[35].

لقد صاحب إنشاء المراكز التجارية إنشاء وكالات مثل الوكالات في بسام الكبير وأسيني بكوت ديفوار، وسانت لويس (Fort Saint Louis) ، واستعماله كمركز لحماية التجار الفرنسيين تدعيما للتجارة المشروعة، كما قاموا بإنشاء وكالة تجارية بودّاي سنة 1842م بعد موافقة ملك الداهومي. كما أنشا وكالات في غرب ودّاي، بورتو سيغور (Porto seguro) ، بوبو الكبير (Grand Popo)، من الجهة الشرقية مثل بورتو نوفو، غودومي، أبومي، كالفي، في أقصى الشرق تمكن الفرنسيون من الاستقرار على طول سواحل الداهومي، كان الهدف من إنشاء هذه الوكالات على طول ساحل غينيا، هو منافسة بريطانيا في تجارة زيت النخيل[36] وقد بلغ عدد هذه الوكالات سنة 1882م 33 وكالة[37].

3. الاهتمام بالمحاصيل النقدية:

بعد احتلال هذه المناطق، سعت فرنسا إلى منح الشركات الاستعمارية الفرنسية امتيازات واسعة لملكية الأرض التي أُعتبرت بدون مالك شرعي، بعد مؤتمر برلين بخمس سنوات وزعت نسبة 70 % من أراضي إفريقيا الغربية على الشركات الاستعمارية الكبرى لمدة ثلاثين سنة مبدئيا[38].

بالنسبة للجنوب الجزائري فقد استهوى المعمرين النخيل وإنتاجه مثل دقلة نور التي لها رواج في الأسواق الأوروبية[39]، لذلك أصبحت الفلاحة الصحراوية هي النشاط الرئيسي للفرنسيين، فبدأت الرأسمالية في امتلاك النخيل الذي وصل عام 1950م إلى أكثر من 160.000 نخلة موزعة على أهم الشركات الأوروبية وهي: الشركة الفلاحية والصناعية للصحراء الجزائرية بـ 24.200 نخلة، الشركة الفلاحية للصحراء الجزائرية بـ 13.863 نخلة، الشركة الاستعمارية لإفريقيا الشمالية بـ 9.823 نخلة، شركة واحات شمال إفريقيا بـ 24.450 نخلة.

هذه الملكيات سرعان ما قضت على الفلاحين والمنتجين الإفريقيين، أصبح إنتاجهم عاجزا عن المنافسة ولم يبق أمامهم سوى العمل في المزارع الخاصة بتلك الشركات بل مجبرين على ذلك، لأن الإدارة هي التي تقوم بتوفير اليد العاملة الزراعية لهذه الشركات عن طريق الإجبار بحكم استغلال اليد العاملة المحلية[40].

من أهم المحاصيل التي اهتم بها الفرنسيون هناك؛ زراعة الحبوب، والتبغ و استمر الوضع إلى بداية القرن العشرين، بعدها أدخلت زراعة المنتجات التجارية الموجهة للتصدير مثل الكروم، زراعة الحمضيات بكل أنواعها، أما جنوب الجزائر فقد استهوى المعمرين النخيل و إنتاجه مثل دقلة نور التي لها رواج في الأسواق الأوروبية[1] ، أما إفريقيا الغربية فاهتمت بزراعة زيت النخيل، في ساحل غينيا، غير أن تدهور منتجات النخيل في العقد السابع والتاسع ، تم تعويضها بإنشاء مزارع البن والكاكاو في ساحل العاج ووادي النيجر سنة 1887م[41].

كما أدخل الفرنسيون زراعة الفول السوداني بالسنغال في خمسينات القرن التاسع عشر، أين لاقت زراعته نجاحا كبيرا وأصبح محصولا رئيسيا في منطقة غرب إفريقيا، وقد تحول إنتاجه مصدرا للدخل تفوق أرباحه تجارة الرقيق، الذهب والعاج التي كانت تحملها القوافل عبر الصحراء[42].

4. وسائل التبادل التجاري:

قام الفرنسيون بتغيير المكاييل والموازين التي وجدوها في الجزائر وعوضوها بمكاييلهم وموازينهم، مع فرضها على الجزائريين تحت دعوى مفادها أن الأحجام والأوزان تختلف من مكان إلى آخر[43].

أما النظام النقدي الاستعماري قد أُدخل في منتصف القرن التاسع عشر وقد كانت حكومات المستعمرات تشجع على استخدام النقود الحديثة، ذلك من خلال إصرارها على دفع أجور العمال بالنقود المعدنية الأوروبية والإصرار على تحصيل الضرائب نقدا، مع حرص الشركات الأوروبية على تطوير التجارة النقدية نظرا للأرباح التي كانت تحصل عليها[44].

ما يدل على استعمال الفرنك الفرنسي بالصحراء الجزائرية، هناك بعض النصوص لبعض الاتفاقيات تُظهر استعمال عملة الفرنك الفرنسي عند بني ميزاب، من خلال تقييدات مالية للقطب اطفيش عدد 08: سنة 1865م، أنها تمت بالدورو الفرنسي[45]. بعد احتلال فرنسا لتوات والأزواد فُرض عليهما الفرنك الفرنسي كأساس للتعامل، بالإضافة إلى النقود المغربية المتمثلة في البندقي والعشراوي ونصف البندقي ونصف العشراوي والموزونة والفلس والدرهم[46].

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت إفريقيا الغربية قد تزايد اتجاهها لاستخدام النقود في التجارة[47]. مع بداية القرن العشرين كانت العملات النقدية منتشرة في إفريقيا الغربية وقد أدى التداول المتزايد للعملات الأوروبية إلى إدخال المؤسسات المصرفية، كان أول بنك ناجح في إفريقيا الغربية هو بنك السنغال الذي أشيء في سانت لويس عام 1854م ، في عام 1901م استبدل ببنك إفريقيا الغربية وقد كان أكثر البنوك

---

(1). Lanessan, Jean-Louis , Op cit, p 67.

أهمية في إفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية، التي كانت تسهل عملية التحويل الحر إلى الفرنك الفرنسي، هذه العملية استمرت حتى عام 1945م عندما أنشئت منطقة الفرنك وأصدرت عملة مستقلة للمستعمرات[48].

رابعا: المبادلات التجارية الفرنسية بالإقليمين.

I. المبادلات التجارية الفرنسية عبر البحار:

1. عبر البحر الأبيض المتوسط:

إن مسألة دمج التراب الجزائري بالتراب الفرنسي، جعل من الجزائر سوقا فرنسية فجل المبادلات التجارية الجزائرية كانت مع فرنسا من بداية الاحتلال، حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد النسب التجارية على مرّ السنوات؛ تستورد الجزائر أساسا القطن ، الكتان أو القنب ، الصوف ، الحرير ، الملابس ،السكر، النبيذ، المشروبات، الأدوات الزراعية، المعادن، مواد البناء، الفحم، الصابون، الطحين، آلات الحديد و الصلب، الكيماويات، الورق و الأدوية بالإضافة إلى بعض المنتجات الغذائية، كالزبدة و الجبن،... الخ. تصدر أساسا الحبوب، الصوف، الحلفاء، الجلود الخامة، المعادن كالفوسفات، الخضروات، التمور، التبغ، الزيوت، البقول، الفلين، النبيذ، الحمضيات، البطاطا، الأسماك، الأغنام، ... الخ[2].

تشير بعض الإحصائيات إلى صادرات و واردات الجزائر ما بين: 1831-1890م، حيث بلغت حوالي 893.947.618 فرنك وعليه فإن ثلاثة أرباع من قيمة الصادرات الفرنسية تساوي 272.029.683 فرنك، حيث زادت نسبة الاستيراد ما مقداره مائة مرة بالنسبة لصادرات الجزائر، يمكن إرجاع ذلك إلى تزايد تصريف المنتجات الفرنسية نحو الصحراء الجزائرية.

لنأخذ بعض الأمثلة على المبادلات التجارية الفرنسية مع غرب صحراء الجزائر؛ إذ كان التبادل التجاري بين توات والفرنسيين في الشمال قليل الأهمية في البداية، لكون القوافل التواتية تتجه نحو مراكش، لكن الفرنسيين استغلوا سوء الأوضاع المعيشية هناك وحاولوا التأثير فيهم بواسطة التغلغل الاقتصادي، فعينت قوافل جزائرية خاصة

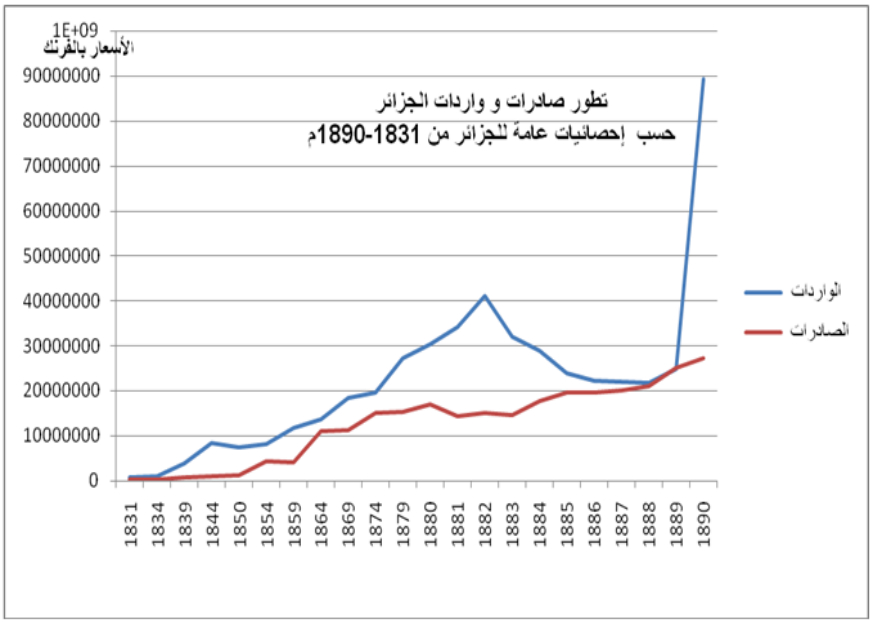

المرجع المعتمد: RAMBAUD Alfred, **la france coloniale**,p 122

(2). Robert Tinthoin , Op.cit, p 201.

لتزويد واحات توات بالمواد التي يمكن أن تجذبهم نحو أسواق الشمال، بالفعل أخذت القوافل نحو توات بمجموعات بلغت في البداية حوالي 15.000 جمل و4.000 رجل، هذه القوافل كانت تحمل الصوف، الشعير، القمح، الفول، الزبدة، اللحم المجفف وتجلب المنتجات المحلية مثل التمر[49].

لتسهيل العلاقات التجارية بين أسواق الشمال وأسواق توات، عملت فرنسا على تشييد بعض المراكز على طول الحدود الجزائرية المغربية، مثل مركز عين الصفراء، فكيك وبني ونيف، هذه المراكز حققت فوائد كبيرة لفرنسا، فقد حقق الخط الحديدي ما بين عين الصفراء وخط دوفيرييه نتائج إيجابية، إذ بلغت مداخيله 40.000 فرنك[50]، ما بين سبتمبر وديسمبر 1901م يبين الجدول الموالي صادرات محطة السكة الحديدية لدوفرييه قرب فكيك:

المادة	الكمية
الحبوب	69 طن
البن	3 طن
الملابس	15 طن
السكر	8 طن
المجموع	95 طن[1]

هناك إشارات إلى مبيعات فرنسية تمت سنة 1901م، في مستودعات سوق مغنية وعين الصفراء هذه المبيعات يستهلكها المغاربة على الحدود[51] وهي كما يلي:

لتنظيم الحركة التجارية على الحدود المغربية الجزائرية، اهتم مرسوم 1896م بتحديد بعض المراكز التي تصدر منها فرنسا بعض السلع مثل الخمور ، السكر، القهوة، الشاي، الفلفل والزيت، هذه الأسواق هي: سوق مغنية والأبيض وفكيك بالأطلس الصحراوي. بفضل هذه المراكز كانت هناك حركة تجارية لا بأس بها، ففي قورارة وحدها ارتفعت قيمة السلع التي نقلت إليها إلى 51.909.950 فرنكا[52]، بالإضافة إلى بعض المنتجات التي حملتها القوافل سنة 1898م وقيمتها 1.007.218 فرنكا[52]، كما بلغت قيمة المبادلات لأسواق الجنوب الوهراني بين عامي 1908م و1909م ما يلي:

السلع	مغنية	عين الصفراء
السكر:	1.946.000 كلغ	515.000 كلغ
البن:	28.000 كلغ	61.000 كلغ
الشاي:	7.109 كلغ	12.013 كلغ
التوابل:	3.015 كلغ	15.596 كلغ[1]

	1908م	1909م
الأبيض، المشيريع، وعين الصفراء	12.770.207 فرنك	14.472.096 فرنك
بني ونيف – فكيك، بشار، بودنيب	8.850.474 فرنك	9.125.368 فرنك
بني عباس، توات، قورارة	1.751.825 فرنك	3.752.093 فرنك [53]

كما تطورت الحركة التجارية بواحات الجنوب وتَقوّت العلاقة فيما بينها وبين المناطق الشمالية، خلال سنتي 1904-1905م ، حيث استقبلت واحات توات ونواحيها حوالي 4.200 شخص جلبوا لها ما قيمة 14.000 جمل و5.400 شاة ومختلف السلع من جبن، صوف، زبدة، لحوم مجففة، قمح ،شعير، حبال الماعز والإبل[54].

عن بقية القوافل التجارية التي تتجه من الجزائر إلى توات، تشير بعض الكتابات أنه في عام 1887م؛ تكونت قافلة من 3.411 رجلا و14.914 جملا وبلغت قيمة صادراتها إلى توات 970.000 فرنك بينما وارداتها بلغت 427.000 فرنك[55].

2. عبر المحيط الأطلسي:

بالنسبة لإفريقيا الغربية الفرنسية؛ يشير الكولونال أرشينارد في تقرير له عام 1891م، حول مبيعات إفريقيا الغربية أنها تمثل في مجموعها 4.912.500 فرنك، منها 3.275.000 فرنك منتجات مستوردة و1.637.500 فرنك منتجات مصدرة، حيث بلغت صادرات السنغال والسودان نحو فرنسا سنة 1887م حوالي 19.102.454 فرنك. ممثلة في السلع الفول السوداني والبذور الزيتية، الفضة، المطاط ، التبغ ، الجلود، الأنسجة، ولب النخيل .

ابتداء من العقد السادس من القرن تعرضت هذه الصادرات لمتغيرات نكتشف ذلك من خلال العوامل التي تحكمت في كميات الإنتاج على فترات .

أ. الفترة ما بين: 1850-1900م:

خلال هذه الفترة ارتكز نشاط الفرنسيين على تجارة المحاصيل النقدية، كزيت النخيل، الفول السوداني ، تعتبر منطقة الداهومي أهم مراكز إنتاج زيت النخيل نتيجة غناها بهذه المادة[56]، فقدر حجم صادرات هذه المادة بمراكز الإنتاج بالداهومي عام 1878م كما يلي:

المنطقة	الزيت النخيل	النواة النخيل
ودّاي	500.000 غالون	2.500 طن
غودومي	100.000 غالون	6.000 طن
كالفي	40.000 غالون	6.000 طن

من المناطق التي يتوافر عليها زيت النخيل كذلك منطقة دلتا النيجر وقد تعايش هذا المنتوج مع تجارة الرقيق وازدهر بمفرده لاحقا، ثم انتهت حالة رواجه عام 1861م وتدهور نهاية القرن التاسع عشر[57].

حيث أكد القنصل البريطاني **ريتشارد بورتون (Richard Burton)**؛ أن حجم تجارة زيت النخيل في منطقة دلتا النيجر لم يتغير كثيرا عن الخمسينات، فمجموع إنتاجه هو 26.000 طن بقيمة 800.000 جنيه وأهم مراكز إنتاجه بدلتا النيجر كما يلي:

المكان	في الخمسينات	في الستينات
براس	2.280 طن	2.000 إلى 2.800 طن
بوني و كلابار الجديد	1.624 طن	16.000 إلى 17.000 طن
كلابار القديم	21.110 طن	4.500 إلى 5.000 طن

هذه المادة تسوق بنسبة كبيرة إلى فرنسا، حيث تشير إحصائيات ما بين 1850 - 1873م إلى تطور حجم واردات فرنسا كما هو مبين في الجدول أدناه:

السنة	الحجم بالطن
1850-1854م	4.721 طن
1855-1859م	6.642 طن
1860-1864م	4.547 طن
1865-1969م	6.165 طن
1870-1873م	8.112 طن[1]

لقد أجرى **نيوبرى** بعض البحوث عن تجارة إفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر، أفادت أن القيمة الكلية لتجارة المنطقة عبر التجار من السلع المشروعة كانت تبلغ 3.5 مليون جنيه استرليني على الأقل في بداية العقد السادس من هذا القرن ، بحلول فترة 1901-1905م بلغت قرابة خمسة عشر مليون جنيه استرليني في السنة[58].

بالنسبة للفول السوداني فقد ارتفعت صادراته في السنغال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى متوسط مقداره: 29 ألف طن، في الفترة الممتدة بين السنوات: 1886-1890م بلغ ما قيمة 7 ملايين سنة 1895م[59]، يزرع في المناطق الممتدة من السنغال إلى سيراليون.

إضافة إلى الصادرات النقدية، تساهم إفريقيا في إنتاج وتصدير منتجات أخرى منها، جوزة الكولا، ريش النعام، والماشية، العاج، والرقيق [60]، حتى العقد السابع من القرن التاسع عشر، تنافس تجارة الرقيق تجارة زيت النخيل في نقاط عديدة من الساحل[61]، حيث كانت مقاطعات غرب نهر الفولتا تصدر كميات من الرقيق[62]، كما استخدموا في المزارع الفرنسية خلال القرن العشرين مقابل إعفائهم من تسديد ضريبة الرأس[63].

هذا وتصدر إفريقيا الغربية الفرنسية العديد من المنتجات الأخرى مثل: الدخان من الأصناف المختلفة، الذرة ، الأرز من نوعية جيدة، فاصوليا، السمسم، الصمغ، القطن، زبدة الشيا، البصل، الطماطم ، البطاطس، جلود الماشية، المطاط، الحصير، الشمع، أسنان الفيلة، لب النخيل، الخشب، القهوة، ...الخ[64].

ب. الفترة ما بين 1900-1945م:

إن المتغيرات التي طرأت على المحاصيل النقدية في إفريقيا الغربية، كانت نتيجة مؤثرات سلسلة من الاضطرابات السياسية الناشئة عن حروب الجهاد، عدا السنغال التي أبقت على الأنشطة الزراعية والتجارية التقليدية[65].

تُبين الشواهد أن التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية، قد واجهت أزمة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، خلالها تعرض منتجو سلع التصدير إلى خسائر فالمعدل السلعي للتبادل تحول ضدهم، بعد فترة تعرض منتجو المواد الأولية والتجار لضغوط شديدة لإيجاد صادرات بديلة وتطبيق تقنيات تخفض التكاليف، الأمر الذي جعل الأوروبيين ينبذون السياسة القائمة على التدخل المحدود في إفريقيا الغربية وبالتالي عملوا على التوغل إلى دواخل إفريقيا فاستقر الحكام الاستعماريون في مناصبهم في الفترة ما بين 1900-1913م[66].

لقد عرفت الحركة التجارية في إفريقيا الغربية نوعا من التطور ما بين 1910-1912م وذلك بعد استنزاف الفرنسيين لخيرات المنطقة، المتمثلة أساسا في زيت النخيل، المطاط والفول السوداني والجدول الموالي يبين تطور حجم صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية خلال خمسة سنوات:

السنة	الصادرات
1908م	84.500.946 فرنك
1909م	109.832.020 فرنك
1910م	122.529.141 فرنك
1911م	116.113.275 فرنك
1912م	118.567.231 فرنك[1]

في الفترة ما بين 1900-1930م كان حوالي ثلاثة أرباع من قيمة الصادرات عبر البحار لإفريقيا الغربية الفرنسية معتمدا من الفول السوداني من 50 إلى 60 %، الذي يزرع في السنغال ومنتجات النخيل من 15 إلى 20 % من الداهومي، هاتان السلعتان المصدرتان تعرضتا لانخفاض نسبي، في النصف الثاني من الفترة الاستعمارية (1930-1960م) لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية[67].

لقد كانت منطقة الفولتا (بوركينا فاسو) تمد مزارع الكاكاو في ساحل العاج بالأيدي العاملة من شعب الموسى، كانت تلك الفترة حاسمة في المجال الاقتصادي ما بين 1921-1922م؛ حيث شهدت هذه الفترة رخاء الدول الاستعمارية، لينتهي بكساد طويل عقب الانهيار الناجم عن أزمة 1929م وأدى إلى اضطراب شديد على المستوى الاقتصادي[68].

حيث تميزت هذه الفترة بنظام الزراعة المفروضة للمحاصيل، مثل زراعة القطن بالنيجر سنة 1933م وقد فشلت فشلا ذريعا هذه المناطق القروية التي أنشأت خصيصا لهذا الغرض، حيث كانت هناك رداءة في المنتوج، مما جر عنه انخفاض في سعره من 1,25 فرنك في 1925م، ثم 90 سنتيما في 1929م ، 70 سنتيما

في 1931م ، 70 سنتيما في 1933م و1936م[69]، والجدول الموالي يبين صادرات القطن في إفريقيا الغربية (المتوسط بالأطنان) :

1910-1914م	1915-1919م	1920-1924م	1925-1929م	1930-1934م	1935-1939م	1954م
189	467	890	3.500	2.500	3.900	1.300[70]

من خلال الجدول نفسر التزايد السريع في إنتاج القطن وجل المحاصيل النقدية، لكون الأفارقة مثقلين بالأعباء الضريبية في أسوء فترات الكساد الكبير، لتعويض الانخفاض في مداخيلهم بزيادة الإنتاج ومن ثمة تعويض الهبوط في القيمة النقدية لمزروعاتهم، لكن بعد ذلك اقتنع الفلاحون بفائدة جهودهم ومن ثم أُخذوا طواعية في زراعة المحاصيل الجديدة والجدول الموالي يبين صادرات إفريقيا الغربية من البن والكاكاو بالأطنان:

	1935م	1936م
البن	5.300 طن	43.500 طن
الكاكاو	6.700 طن	49.700 طن

هذه المحاصيل الجديدة تُنتج ليضمن بها الإفريقي، حدًا أدنى من النقود المطلوبة لتسديد ضريبة الرؤوس وإشباع حاجياته الاستهلاكية الضرورية، هذا الأسلوب جر عنه إلغاء الزراعة الإجبارية[71].

ويبين المخطط الموالي تطور صادرات[72] وواردات إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين 1925-1955م كما يلي:

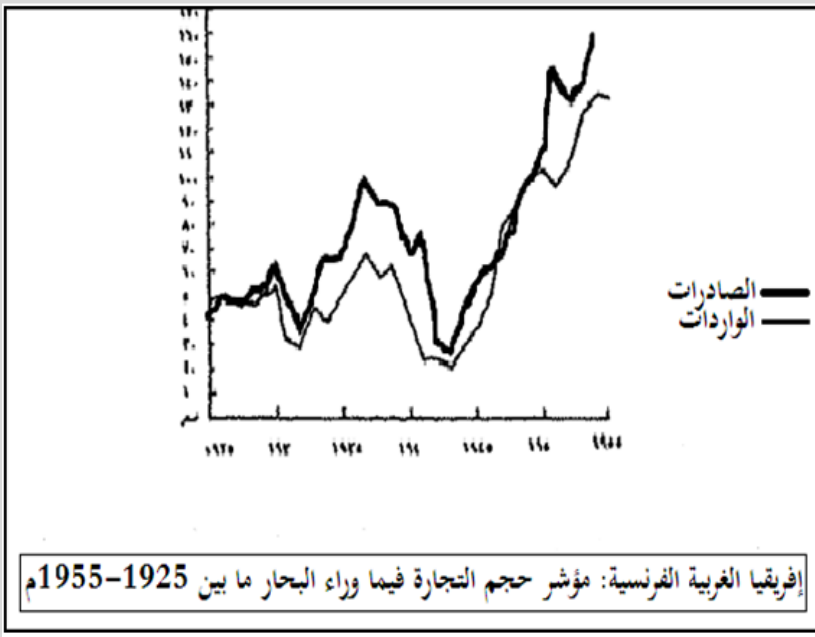

إفريقيا الغربية الفرنسية: مؤشر حجم التجارة فيما وراء البحار ما بين 1925-1955م

المرجع المعتمد: هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ص 352.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت الصادرات أكبر من الواردات كما يوضح الرسم البياني، هذا نتيجة لتغير في طبيعة الواردات، بحيث تشتمل على نسبة أكبر من السلع الرأسمالية الثقيلة مثل الإسمنتوالنفط[72].

يعكس العجز في الميزان التجاري الذي بدأ بنقطة تحول في الحرب العالمية الأولى، حيث بلغ أقصاه أثناء السنوات التي بلغ فيها الرواج الاقتصادي ذروته 1925-1930م، هذا التركيز على الاستثمار في المعدات الرأسمالية كان سببه الاهتمام البالغ بقطاع المرافق الأساسية للنقل، لا سيما الموانئ والسكك الحديدية والطرق، فقد وصلت في إفريقيا الغربية ما بين 1914- 1936م حوالي 30,4 مليون جنيه استرليني[73].

بلغت قيمة الواردات السودانية بـ 8 ملايين فرنك سنة 1908م، لترتفع سنة 1913م إلى 10 ملايين فرنك والسبب راجع إلى زيادة كمية الحبوب والأرز المستوردة، مع العلم أن أسعار السلع المصنعة التي كانت تستوردها إفريقيا الغربية الفرنسية قد انخفضت خلال النصف الثاني من القرن إلى النصف على ما كانت عليه في بداية القرن.

كما كانت المنسوجات تمثل حوالي ثلث قيمة مجموع واردات إفريقيا الغربية الفرنسية إلى غاية الحرب العالمية الثانية، كما أخذت أصناف أخرى تظهر في قائمة الواردات، في فترة مبكرة للاستعمار فواردات الأغذية من أرز، أسماك، دقيق وملح، بدأت في الازدياد في سنوات ما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية ، خاصة في السنغال وساحل العاج. [74].

كما تعتبر الأسلحة النارية من أهم السلع الضرورية بالنسبة للأفارقة، إذ كانت سياسة الأوروبيين السيطرة على تجارة الأسلحة النارية، فهم يعلمون أن هذه التجارة لن تحقق التفوق العسكري عليهم[75]، إضافة إلى المصنوعات مثل الخرز والحلي ، منتجات معدنية، أدوات القطع والآلات المصنوعة في باريس ولندن.

خلاصة القول أن التجارة الأوروبية كانت تتوسع بخطى سريعة بفضل أنماط التجارة المحلية والإقليمية التي كانت قائمة من قبل.

II. المبادلات التجارية الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية:

رغم شح المعلومات حول المبادلات التجارية الفرنسية عبر الصحراء، إما لغياب الوثائق أو لعدم الاكتراث بالتوثيق بالنسبة للمبادلات التجارية عبر الصحراء، عكس التوثيق لتجارة غرب إفريقيا، إلا أن هناك إشارات حول التجارة الفرنسية عبر الصحراء، حيث تشير بعض الكتابات عن واردات فرنسا من إفريقيا الغربية الفرنسية عبر الأراضي الجزائرية، فهي تستورد كميات كبيرة من زيوت الفول السوداني؛ 68.000 قنطار على نحو متزايد ، البن الأخضر؛ 16.000 قنطار، الكاكاو ، الذرة، والأناناس، الزبدة، الجلد الخام، كما تحمل شحنات الموز بحرا، حيث زادت حمولة هذه التجارة من 5.000 طن إلى 25.000 طن سنة 1935م. في المقابل تصدر الجزائر لإفريقيا الغربية الفرنسية؛ كل من النبيذ (61.000 لتر)، السجائر(70 % واردات داكار) ، التمر والفوسفات[76].

بهذا تكون فرنسا قد حققت حلمها التجاري الذي يربط موانئ البحر الأبيض المتوسط بموانئ المحيط الأطلسي عبر الصحراء الجزائرية، كما نجحت في إبعاد منافسيها في التجارة الصحراوية، من خلال سلب الطوارق قوتهم العسكرية والاقتصادية باعتبارهم المتحكمين في التجارة الصحراوية، كما أبعدت بريطانيا منافسها التجاري القديم بعد ربط عين صالح بتمبكتو، حيث مكن فرنسا من احتكار التجارة التي كانت تديرها الشركة الإنجليزية في النيجر وبحيرة تشاد، كما أن رسم الخط ساي وباروا (بين نهر النيجر وبحيرة تشاد) حدد مجال النفوذ للمستعمرتين فكان لفرنسا جهة الشمال وبريطانيا جهة الجنوب.

بهذا تشهد هذه المناطق أفول التجارة التقليدية مع بدايات القرن العشرين، بعد قطع فرنسا هذه المسالك في وجهها، مقابل ذلك حولوا هؤلاء التجار نحو التجارة السواحلية بدل التجارة الصحراوية، فأعطت الشرعية لنفسها دور المالك الوحيد للتجارة العابرة للصحراء.

خامسا: دور التجارة الفرنسية بالإقليمين في تراجع التجارة التقليدية.

يذكر **بوفيل** أن عواملَ عديدةً ساهمت في ظهور بوادر الوهن في حركة القوافل التجارية، في الوقت الذي أمدت فيه القوات الفرنسية نفوذها السياسي وقواعدها في جنوب الجزائر وسعي كل من إيطاليا وبريطانيا لإقامة مراكز تجارية مهمة في الطرف الشمالي الغربي لنطاق الصحراء، لتحريم تجارة الرقيق في تلك المناطق، بغية إيجاد أسواق لمنتجاتها، هذا المؤشر كان بالغ الخطورة على اقتصاد تلك المناطق إذ يعتبر نصف تجارتها يجتاز عبر الصحراء[77]. هذه المتغيرات أحدثت من شأنها تغييرًا في مسالك الطرق القديمة وحركة القوافل التجارية عبر الصحراء الجزائرية.

يشير كل من **هوبكنز** و**أوليفيير بليز (Olivier Pliez)** أن السكك الحديدية التي ربطت بين لاجوس وكانو عام 1911م، كان حدثا ذا دلالة كبيرة في التاريخ التجاري لإفريقيا، وإيذانا بالتدهور النهائي للتجارة التقليدية ذات التوجه الشمالي عبر الصحراء الكبرى، بإعادة توجه أسواق الداخل نحو الموانئ الساحلية[78]. كما يشير **أندري مارتال (André Martel)** في مقال له؛ أنه بحلول عام 1900م، أحدث الوجود الفرنسي بالإقليمين ضربة قوية على التجارة عبر الصحراء، إذ لم يكن هناك أي تشجيع لإنعاش هذه التجارة تحت شاكلة القافلة [79].

حقيقةً؛ إن أنماط الحياة التقليدية في الصحراء الكبرى لم يصبها الدمار النهائي إلا بعد 1900م[80]، بسبب المستجدات التي طرأت على الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية التي صاحبها بسط نفوذ فرنسي كامل على الإقليمين، باتت كل من الجزائر، المغرب، إفريقيا الغربية وإقليم التشاد تحت سيطرتها، ومن ثمة أصبح جليا تخلخل في حركة تجارة القوافل[81].

أهم ما أحدثه الفرنسيّون بعد استيلائهم على ضفتي الصحراء في القرن العشرين، أن وضعوا حواجز في وجه تجارة القوافل، إذ ورد في بعض التقارير السرية التي كتبها مسئولون عن الإدارة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، تتحدث حول ضرورة مراقبة القوافل التجارية بعدما ثبت أنها تقوم بتهريب الأسلحة بين المستعمرات الفرنسية شمال وجنوب الصحراء، نتيجة لذلك تم إلحاق الضرر بمحلات المغاربة في تنبكتو[82].

ومن الأمثلة التي تشير إلى تراجع التجارة التقليدية؛ بفعل التغلغل الفرنسي في الصحراء الجزائرية أحدث تخلخلا في الحركة التجارية بين أسواق الداخل والخارج، ففي الوقت الذي كانت فيه ورقلة مخزنا للبضائع المستوردة بين الشمال والجنوب، فإن القوافل المارة عليها من بسكرة والقادمة من سكيكدة وقسنطينة قد منعت من طرف فرنسا، بحجة أنها تنقل المؤن للثوار، كما منعت القوافل القادمة من الجريد التونسي لنفس السبب، حتى قوافل ميزاب لم تسلم من ذلك، بالرغم من وجود اتفاقية الحماية بينهما، مما شل الحركة التجارية الموجهة إلى إفريقيا الغربية وجعلها تسير بطريقة غير منتظمة.

خلال القرن التاسع عشر؛ كانت أقصى نقطة تصلها قوافل ورڤلة في كثير من الأحيان تسوق بضاعتها في تينجورارين أو غات وغدامس، لتعود محملة بما تشتريه من بضاعة جنوب الصحراء وعلى رأسها العبيد لبيعهم بأسواق ورڤلة ، لكن السياسة التي اتخذتها فرنسا في مراقبة القوافل أدت إلى عزوف العديد من التجار للقيام بهذه المهمة[83].

بالنسبة لحركة القوافل السوفية التي كانت تؤم أسواق تڤرت ، ورڤلة ، غرداية، تونس، غدامس، غات، المغرب وإفريقيا الغربية ، هذه الحركة تذبذبت خلال الفترة الاستعمارية خاصة مع غدامس، عدا ذلك تُشير بعض الكتابات التاريخية أنه رغم دخول السيارة في العشرينات من القرن العشرين، إلا أن الجمال تبقى حسب ملحقة الوادي سنة 1926م الوسيلة الفعالة في النقل التجاري، خاصة في مجال التهريب[84]، غير أن تعميم استعمال السيارات والشاحنات خلال الثلاثينات والأربعينات يعتبر ضربة قاضية لتجارة القوافل، فأصبحت الجمال لا تُؤَمّن سوى نقل السلع إلى المناطق التي تتوفر على طرق السيارات[85].

عن وسط الصحراء؛ فإن الشعانبة الذين كان مجال تنقلهم يمتد من الحدود الليبية في غدامس وواحات فزان شرقا حتى العرق الغربي ومن وادي ميزاب شمالا حتى عين صالح جنوبا[86]، بفعل الضغط الفرنسي فإن القوافل التي كان يعتمد عليها الشعانبة شرقا نحو غدامس وقابس؛ لجلب السكر والشاي وغربا نحو تيارت ومستغانم؛ لجلب القمح والشعير قد أصابها الركود. الأمر الذي حول الشعانبة من تجارة القوافل وجمع الأتاوى إلى فتح متاجر، فقد شمل نشاطهم هذا كل المنطقة الممتدة من جانت حتى أدرار ومن غرداية حتى تامنراست ، حيث تشير إحصائيات سنة 1937م أنهم يمتلكون 80% من مجموع الدكاكين والحوانيت، التي كانت توجد في جميع مراكز العمران الواقعة في الربع الجنوبي من الصحراء الجزائرية[87].

بالنسبة لقوافل غرب الصحراء فإن قوافل المشرية، قوافل البيض، قوافل عين الصفراء بقيت تصل أسواق توات[88] بعد وقوع المنطقة في يد الفرنسيين، إذ كانت مدفوعة من قبل الفرنسيين لجلب تجارة توات نحو أسواق الشمال بدل المغرب. لكن بعد تعميم استعمال السيارات والشاحنات بالصحراء، تقلصت كثيرا أسواق توات وتيديكلت في غضون ثلاثين سنة بسبب تدخل الوسطاء المجهزين بالشاحنات، الذين استولوا على عمليات نقل البضائع، فأضحت هذه القوافل تمارس تجارتها بطريقة غير مباشرة وداخلية في الأهڤار[89].

هذه البضائع التي تصل أسواق الجنوب؛ حولت سكان الصحراء الجزائرية من منتجين إلى مستهلكين، مما أحدث عجزاً في الميزان التجاري على مختلف العقود في الصحراء، لأن سكانه يشترون من الخارج أكثر مما يبيعون، فالمنتجات المصنوعة مثل الثياب، الأدوات، الأسلحة والأواني أصبحت تشكل أهم باب في واردات الصحراء[90]، فتراجعت الصناعات التقليدية وبدأت تفقد حرفيتها؛ على سبيل المثال تراجع عدد صناع الزرابي في ميزاب من 6.000 صانع عام 1893م، إلى حوالي 1.500 صانع سنة 1955م[91].

ثم إن تغيير وسائل الدفع من المقايضة إلى التعامل النقدي، أبعد سكان الصحراء عن المساهمة بشكل فعلي في التجارة الصحراوية[92]، كما صاحب فرض الضرائب على السكان الذين رفضوا الاحتلال أزمة نقدية في الصحراء، بسبب إلغاء فرنسا التعامل بعملة الڤوراري التي صارت غير مشروعة مما تسبب في تكدسها

وأدى إلى أزمة اقتصادية حادة. في المقابل أصبحت صادرات الصحراء الجزائرية لا تكاد تتجاوز التمور والجلود بعد اختفاء تجارة الذهب والرقيق[93].

نفس الشيء وقع لتجار الطوارق، بينما كانوا سابقا يسيطرون على النشاط التجاري عبر الصحراء[94]، يحصلون على رزقهم من خلال تأمين طرق القوافل المارة عبر أراضيهم[95]، بعد التوغل الفرنسي في الصحراء في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر، حيل بينهم وبين الأسواق الشمالية. الأمر الذي دفع بهم إلى توحيد جهودهم بعد أن تغير الأساس الذي ينهض باقتصادهم، فاعتمدوا على الزراعة بفضل جهود المزارعين من الرقيق، كما بقي الطوارق يستخدمون المراعي الواقعة شمال غربي النيجر ومزاولة تجارة القوافل وذلك بنقل الملح من سبخة أمدغور وبعض السلع القطنية البريطانية إلى الدمرجو شمال زندر[96].

باختفاء تجارة القوافل؛ تداعت أركان السلطة والمكانة الاجتماعية لأغلب القبائل أو لممارسي القيادة وتقلصت مواردهم، تبعا لذلك دفع سكان الواحات للبحث عن عمل يتلاءم مع الظروف التي آلوا إليها كعمال لا كأسياد[97]، نفس الظروف ألقت بضلالها على سكان إفريقيا الغربية، لتعطي الشرعية لنفسها دور مستودع البضائع والسلع[98].

نفس الشيء بالنسبة لتجار بلدان الساحل، إذ عملت السياسة الفرنسية على تحويل تجارتهم إلى موانئ الأطلسي بدل عبور الصحراء، مثل تجار الهاوسا الذين كانوا مهيمنين على الجزء الشرقي من إفريقيا الغربية وينتشرون من قاعدتهم في نيجيريا الشمالية في اتجاه الجنوب الغربي حتى ساحل الذهب[99]، حيث استمروا في ممارسة التجارة الخارجية نحو موانئ الأطلسي، حيث تأقلموا مع التجارة الجديدة، بدؤوا في العقد التاسع من القرن التاسع عشر في استخدام الخدمة المنتظمة للسفن البخارية لنقل جوزة الكولا من أكرا وكيب كوست إلى لاجوس، لما تم وصل لاجوس وكانو بالسكك الحديدة في عام 1911م ، أصبحت هذه التجارة تنقل عبرها[100].

كما كانت قوافل الأزلاي (Azlai)؛ كيل جريس واتسان (Itesan) تنطلقان من مراكزها بالآير، بقيت تجارتهم فاعلة حيث يشير بوفيل إلى هذه القوافل بقوله: « **حتى عام 1908م عندما أوشكت القوافل على لفظ أنفاسها الأخيرة، كان عدد الإبل التي تضمها القافلة الواحدة لا تقل عن عشرين ألفا**[101]»، والأكيد أن اتجاهها نحو الساحل لا عبر الصحراء.

أما عن قوافل الكونتاس والبرابيش من منطقة تنبكتو وبحيرة فاجيبان، التي كانت تمارس التجارة مع توات، يبدو أن أقصى نقطة تصلها في أواخر القرن التاسع عشر كانت تاودني حيث تشير بعض الكتابات إلى قوافل تنبكتو التي تذهب إلى تاودني كان مجموعها يتراوح بين 25.000 و30.000 جمل وتحمل ما بين 4.000 و5.000 طن من الملح عند العودة[102]، في عام 1910م مات جوعا أكثر من خمسين شخصا في تاودني، نتيجة تأخر القافلة التي تحمل الإمدادات الغذائية[103]، إذ لم تعد القوافل في بداية القرن العشرين تصل بانتظام إلى الواحات الجنوبية[104].

إضافة إلى تحول مسار التجارة الصحراوية إلى السواحل، يبدو أن اهتمام الفرنسيين بتحسين محاصيل التصدير؛ فرض على الفلاح الإفريقي إنتاج محصول واحد أو محصولين كالكاكاو والفول السوداني مما نجم

عنه إهمال للمزروعات المعاشية الأساسية الموجهة للاستهلاك المحلي مثل الكازافا واليام والذرة وبالتالي استيراد غذائهم بأسعار باهظة[105]، مما نتج عنه تحول أسواق المنطقة إلى أسواق استهلاكية للسلع الأوروبية واقتصارها على تصدير المحاصيل النقدية[106].

ما يمكن قوله بأن سكان هذه المنطقة ساهموا بالتجارة عبر البحار، أعتقد أن هذه المساهمة لا تتجاوز 01 %؛ صحيح أن الأفارقة تأقلموا مع التجارة الجديدة وقدموا الكثير لتجارة الصادرات لكن المستفيد هي فرنسا.

للتوضيح أكثر؛ نأخذ أمثلة على بعض المناطق التي تسجل أرقامًا كبيرة في مجال التصدير والاستيراد بينها وفرنسا، لكن جل الأرباح تعود للفرنسيين، مثل بورتو نوفو و(Kotonou) التي بلغت وارداتها سنة 1889م حوالي: 6.308.200 فرنك من السلع المستوردة منها 4.768.950 فرنك من فرنسا، كما بلغت الصادرات إلى 4.808.750 فرنك، منها 3.900.800 فرنك خاصة بفرنسا، نفس الشيء بالنسبة لـ بوبو الكبير و(Agoué) حيث بلغت وارداتها حوالي 1.420.150 فرنك منها 1.080.600 فرنك خاصة بفرنسا وما قيمة: 1.501.197 فرنك من السلع المصدرة منها 907.950 فرنك لفرنسا[107].

دون أن ننسى دور الشركات التجارية الأوروبية في إبعاد الأفارقة عن تجارة الصادرات والواردات لافتقارهم إلى رؤوس أموال كبيرة، كما اقتصر الأوروبيون في صلاتهم بالتصدير والاستيراد على التعامل مع الشركات الأوروبية إضافة إلى أولويتهم في التخزين بالموانئ والاستئجار بشروط ميسرة للسفن.

كما أن بعض مصانع أوروبا التي كانت تمون هذه الشركات، بالمنسوجات والسلع الأخرى اللازمة للسوق الإفريقية، كانت مملوكة لشركات قابضة يساهم فيها هؤلاء التجار، فهي لا تستثمر أموالها في البلاد لإنشاء مصانع بها، لذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادي الاستعماري كان بدائيا والغرض منه أساسا تموين أوروبا بالمواد الخام التي تحتاج إليها من إفريقيا[108].

خاتمة:

من خلال ما تقدم نستنتج:

- إن المتغيرات التي طرأت على مستوى الدول الأوروبية مع نهايات القرن الثامن عشر المتمثلة في انتشار الثورة الصناعية فرض عليها انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تجاه مستعمراتها في إفريقيا؛ مفادها البحث عن منتجات المناخ المداري والصحراوي بدل تجارة الرقيق، فتحولت إفريقيا الغربية مع بداية القرن التاسع عشر إلى خزان للمنتجات النقدية ومستودعات لتوزيع بضائع أوروبا المصنعة.
- لما كانت الصحراء الكبرى ضمن المشروع الاقتصادي الأوروبي سارعت فرنسا لاحتلال الجزائر، لمنافسة مثيلتها بريطانيا في صحراء ليبيا، فكانت الصحراء الجزائرية نقطة الارتكاز التجاري لفرنسا في إفريقيا منذ الوهلة الأولى للاحتلال باعتبارها الشريان الذي يربطها بمستعمراتها، الأمر الذي يفسر لنا

تدافع مختلف الوسائل السياسية، الثقافية والعسكرية في سبيل تحقيق حلمها التجاري من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي عبر الصحراء الجزائرية.

- تكشف لنا الوقائع التاريخية خلفيات دوافع تحريم تجارة الرقيق عبر الصحراء، من خلال القواعد التي أقامتها الدول الأوروبية في الصحراء الوسطى، كان هدفها الاستيلاء على منتجات الصحراء وإيجاد أسواق لتصريف بضائعها المصنعة، فكانت المنافسة شديدة بين القوى البريطانية، الفرنسية والإيطالية هناك.

- يبدو أن السياسة التجارية التي اتبعتها فرنسا أسفرت عن تحقيق مطامحها خطوة خطوة، في البداية اعتمدت على القوافل التجارية والوسطاء التجاريون لنقل منتجات الداخل إلى الموانئ وتوزيع بضائعها على أسواق الداخل، إلى غاية تعميم استعمال طرق السيارات والشاحنات بين ضفتي الصحراء، فحولت تجار القوافل إلى الاستقرار بفتح دكاكين تعج بالسلع الفرنسية.

- أن التجارة الفرنسية عبر الصحراء كانت سببا مباشرا في تراجع التجارة التقليدية التي كانت أساس التواصل الحضاري بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي، كما أن فرض السياسة الفرنسية القائمة على إقحام الأفارقة في الاقتصاد الاستعماري كان سببا مباشرا في تراجع الاقتصاد المحلي، حيث تبين لنا هذه الشواهد حقيقة السياسة الفرنسية القائمة على استنزاف خيرات الأرض والعباد وإبعاد كل تكامل اقتصادي كان يجمع بين بلدان ضفتي الصحراء.

الهوامش:

---

(1). E. Carette, **Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie Méridionale**, T.8, Imp. Royole, Paris , 1844, p 159-161.

(2).Daumas, **le Sahara Algérien (études, géographiques, statistiques et historiques sur la région au sud des établissements français en Algérie**), S.M.E, Paris, 1845, p 6 .

(3).Broc Numa, « **les Français face à l'inconnue Saharienne (géographes, explorateurs, ingénieurs 1830-1881)** », Annales de géographie , T.96, N°.535, 1987, p 304.

(4). Daumas, **Op.cit**, p 9 .

(5). جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر،1994، ص 141-142.

(6). نفسه، ص 140.

(7). نفسه، ص 85، 86.

(8). ولد بونمان فرانسوا لويس في باستيا (كورسيكا) بتاريخ: 18 أكتوبر 1817م، انخرط كمتطوع في الفرقة الأهلية للدرك بالجزائر وكلف كمترجم عسكري مساعد. تقلد عدة مناصب منها **رقيب** في فرقة الصبايحية، **قائد السرية** خارج المصلحة توفي في كال (Calle) بتاريخ: 13 جانفي 1887م، ينظر:

- faucon NARCISSE , **Le livre d'or de L'Algérie**, T.1, librairie Algérienne et coloniale, Paris, 1889 , p 90.

(10).Bonnemain, « **Voyage à R'ADAMÈS** », R.A.C, décembre 1859, , Imp. de CH.LAHURE et C^IE, Paris , 1859, p 130.

(11). يحي بوعزيز، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية (من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين) ويليه الاستعمار الأوروبي في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 54.

(12). جمال قنان، المرجع السابق، ص 143.

(13). ولد **بول فلاترز** في لافال بفرنسا في: 16 سبتمبر 1832م، دخل الكلية العسكرية سان سير في: 07 نوفمبر 1851م، تخرج منها برتبة ملازم في: 8 نوفمبر 1854م، تقلد عدة مناصب منها نائب في مكتب قسنطينة تابع لمنطقة تاڤيطونت (Takitount) ، ثم لمنطقة تاوريرت ايغيل في 1 مارس 1859م. نقيب سنة 1861م ، قائد عسكري في الأغواط سنة 1876م، وأخيرا عُيّن مقدم كولونال في: 03 ماي 1879م. قتل من طرق الطوارق في تينترابين بالصحراء الجزائرية بتاريخ: 16 فيفري 1881م(13)،ينظر:

- faucon , Op.cit , p 247.
- V .Derregagaix , **Exploration du Sahara , les deux missions du lieutenant-colonel Flatters**, Imp. émile martinet, Paris, 1882 , p 130.

(14). مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 441-442.

(15).V .Derregagaix , Op.cit, p 7.

16 . يحي بوعزيز، **الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا و آسيا و جزر المحيطات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص 42.

(17). Robert Tinthoin, « **Évolution récente de l'économie Algérienne** » , Annales de Géographie, T. 51, N° 287, 1942, p 209.

(18). Ibid, p 200.

(19). Ibid, p 209.

20 . Ibid, p 200.

(21).هوبكنز. أ. ج، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، تق، عبد الغني سعودي، تر، أحمد فؤاد بليع، المطابع الأميرية، القاهرة،1998، ص 391.

(22). مسعودة قاسي ، **تجارة زيت النخيل والتنافس البريطاني والفرنسي في خليج غينيا القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2009-2010، ص 79.

(23). أحمد ذكار، **حاضرة وارجلان وعلاقاتها التجارية بالسودان الغربي من سنة 1591م إلى 1883م**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، الجامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2009-2010، ص 148.

(24). مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**، مطابع رويبة، الجزائر، 1996، ص 83.

(25). فيج. جي دي ، **تاريخ غرب إفريقيا**، تر، يوسف نصر ، دار المعارف ، مصر ، ط1، 1982.

(26). نفسه، ص 311.

(27). محمد حوتية، **توات والأزواد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي (دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية)**، ج2، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 452.

(28). مسعودة قاسي، المرجع السابق، ص 81.

[29]. حوتية، **توات والأزواد، ج2**، ص 449.

[30]. سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860م-1900م**، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، 2009، ص 72.

[31].أحمد العماري ، **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب من حوالي 1850 إلى 1902م (مساهمة في محاولة الكشف عن جذور المشروع وأبعاده وعلاقته بمشروع السودان الغربي)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ط1، 1988، ص 217.

[32]. نفسه، ص 218.

[33]. مياسي، **توسع الاستعمار**، ص 110-111.

[34]. نفسه ، ص 151-153.

[35]. نفسه، ص 157.

[36]. نفسه، ص 76- 78.

[37]. نفسه، ص 89.

[38]. اسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى وشواطئها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ، ص 363.

[39]. Lanessan, Jean-Louis , **L'expansion coloniale de la France , étude économique , politique et géographique sur les établissements français**, Imp. générale lahure, Paris, 1886, p 67.

[40]. اسماعيل العربي، **المرجع السابق** ، ص 363.

[41]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 278.

[42]. بوفيل، **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**، تر. الهادي أبولقمة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1988، ص 405.

[43]. سعد الله، **المرجع السابق**، ص 71-72.

[44]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 412.

[45]. ناصر بلحاج، « **جوانب من المعاملات المالية بوادي مزاب في القرنين 18 و19 الميلاديين من خلال دفاتر بعض التجار**»، مقال نشر في كتاب الملتقى الوطني الثاني حول، الحياة الإجتماعية والإقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال المصادر المحلية، مطبعة منصور ، الوادي، 2012، ص255-256.

[46]. حوتية، **توات والأزواد**، ج2، ص 163.

[47]. أجايي، «**إفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر، قضايا وتوقعات**» ، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثماميناته)، مجلد 6 ، اليونسكو ، تحت إشراف، ج.ف.آدي آجايي، اليونسكو، ط1، 1996، ص 30.

[48]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 412- 415.

[49]. العماري، المرجع السابق، ص 188-189.

[50]. نفسه، ص 192.

[51]. نفسه، ص 194.

[52]. نفسه، 191.

[53]. نفسه، ص 223.

[54]. نفسه، ص 220.

[55]. Henri Schirmer, « **Le Touat , étude de géographie physique et économique** », Annales de Géographie, 1ère année, N°. 4 , 15 juillet 1892., p 413.

[56]. مسعودة قاسي، المرجع السابق، ص 65.

[57]. أي.فاليرشتاين، « **إفريقيا والإقتصاد العالمي**»، مقال نشر في كتاب تاريخ افريقيا العام (القرن التاسع عشر في افريقيا حتى ثماميناته) مجلد 6، اليونسكو، تحت اشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996، ص 53.

[58].هوبكنز، المرجع السابق، ص 258.

(59). نفسه، ص 259.

(60). نفسه، هامش رقم: 12، 13، 14، ص 53.

(61). نفسه، ص 284.

(62). نفسه، ص 175.

(63). نفسه، ص 42.

(64). Alfred Rambaud, **la france coloniale (histoire – géographie – commerce)**, Imp. charaire et C^{ie}, Paris, 1893, p 280 -279.

(65). هوبكنز، المرجع السابق، ص 273.

(66). نفسه، ص 268.

(67). نفسه، ص 353.

(68). فيدوروفيتش، «**الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية و البلجيكية و البرتغالية السابقة (1914-1935)** » ، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880-1935) مجليد 7، اليونسكو ، تجت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990، ص 359،361.

69 . نفسه، ص 367.

70 . نفسه، ص 368.

(71). نفسه، ص 369.

(72). نفسه، ص 349.

(73). نفسه، ص 359-360.

(74). نفسه، ص 356، 359.

(75). أجايي، المرجع السابق، ص 32.

(76). Robert Tinthoin , Ibid, p 201.

(77). بوفيل، المصدر السابق، ص 400-402.

(78). هوبكنز ، المرجع السابق، ص 394. **ينظر كذلك:**

- م.هـ. الشريف، «**الاتجاهات الجديدة في المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب**»، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثمانينياته) مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996، ص 539-540.

(79). André Martel, «**Pour une histoire du Sahara français**», Revue française d'histoire d'outre-mer, T. 55, 3eme trimester, N°200, 1968, p 346.

(80). م.هـ. الشريف، المرجع السابق، ص 539-540.

(81). بوفيل ، المصدر السابق،ص 405، **ينظر كذلك:** فيج. جي دي ، المرجع السابق، ص 303-304.

(82). عبد الواحد أكمير، **الحضور المغاربي – الأوروبي في إفريقيا الغربية**، د.د.ن، الرباط، د.ت ، ص 136.

(83). أحمد ذكار، المرجع السابق، ص 149.

(84). عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947 وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، باتنة، 2005-2006، ص 112.

(85). نفسه، ص 113.

(86). إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص 166. **ينظر كذلك:**

- ناصر الدين سعيدوني، « **ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني**»، مقال نشر في مجلة الأصالة، عدد خاص عن تاريخ ورقلة- سدراتة، السنة السادسة، جانفي 1977، ص 75، 76

- محمد حوتية، «**توات والقوافل التجارية**»، مقال نشر في كتاب طريق القوافل، مطابع عمار قرفي، باتنة، 2001، ص 72.
- أحمد ذكار، المرجع السابق، ص 122.

(87). إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص 168-169.

(88). حوتية، **توات والأزواد**، ج1، ص 155 ، 157-159.

(89). إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص 181.

(90). نفسه، ص 48.

(91). يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب (دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية)**، المطبعة العربية، غرداية، ط2، 2006، ص 289.

(92). جمال قنان، المرجع السابق، ص 150.

(93). إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص 48.

(94). نفسه، ص 166.

(95). نفسه، ص 183.

(96). س. باير، «**الصحراء الكبرى في القرن التاسع عشر**»، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثاميناته)، مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996، ص 593.

(97). بوفيل، المصدر السابق، ص 406.

(98). أجايي، المرجع السابق، 53.

(99). هوبكنز، المرجع السابق، ص 121.

(100). نفسه، ص 494.

(101). بوفيل ، المصدر السابق، ص 392-393.

(102). نفسه، ص 93.

(103). نفسه، ص 172.

(104). خديجة الراجي، **التجارة الصحراوية ثوابت ومتغيرات**»، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، اكادير، د.ت ، ص 111.

(105). عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 180.

(106). أحمد طاهر، **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**، دار المعارف، القاهرة، 1975.، ص 188، ص 185.

(107). Alfred Rambaud, Op.cit, p 313.

(108). أحمد طاهر، المرجع السابق، ص 185.